"واقع الشباب الفلسطيني من برامج التمويل الصغير ومتناهي الصغر"

بقلم : سماح ديب الصفدي
غزة- فلسطين
سبتمبر 2009

الريادة واقع عالمي أصبح يشكل املاً في مستقبل العالم، وخصوصاً أن كانت الريادة ترتكز في فئة النساء أو الشباب، فالشباب هم أمل المستقبل ومحرك عجلة التنمية في جميع المجتمعات سواء كانت المتقدمة أو النامية، ولعل ترجمة الريادة في دول العالم الثالث تركزت ولفترة طويلة عند تمكين المرأة ولكن مع تفاقم نسبة البطالة بين أواسط الشباب أصبحت الريادة بين الشباب من أهم محاور التنمية.

في هذه الورقة سيتم التركيز على واقع الشباب الرياديين من الناحية الاقتصادية ومدى مساهمة مؤسسات الاقراض في دعم الشباب.

يعتبر الاهتمام بالشباب بمثابة الدلالة والتعبير عن مدى اهتماماتنا ببناء مجتمعات الغد السليمة والمعافاة من المشاكل والمخاطر والانحرافات الاجتماعية. وفى إعلان الألفية للأمم المتحدة وفى كافة الملتقيات العربية والدولية التي تناولت قضايا الشباب تم التأكيد على أن الشباب مصدر قوة وليس عبئاً على المجتمع وذلك من خلال الاستفادة من الجوانب والصفات المميزة لسن الشباب والطاقات الخلاقة الكامنة فيهم، ففئة الشباب تمتاز بتوجه أكبر نحو المخاطرة، وبمستوى عالي من الطموح سواء كان لهدف شخصي أو مجتمعي، بالإضافة لاتصاله بالتطورات التكنولوجية والمعرفة في ظل العولمة، وهذا ما يعطى الشباب صفة الشخص الريادي.

اختلف تصنيف فئة الشباب من دولة إلى أخرى، بعض الدول اعتبر فئة الشباب من15 حتى 22 سنة، والأغلب اعتبر الفئة من 15 حتى 29 سنة وهو المعيار الذي يتم استخدامه في فلسطين، وتشير الإحصاءات إلى أن تقدير عدد السكان في الأراضي الفلسطينية نهاية عام 2006 بلغ حوالي 3.8 مليون نسمة مثلت فئة الشباب حوالي 27 ٪ من إجمالي السكان.

- **دور الشباب في الاقتصاد الفلسطيني**

تمثل القوى العاملة أهم الدعامات الأساسية للاقتصاد القومي لكافة الدول بغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولاشك في أن تنظيمها وتنمية مهاراتها وقدراتها الإنتاجية وحسن استخدامها سيكون له الأثر الأكبر في تعظيم الدخل والثروة القومية وتحسين مستوى المعيشة .

تشير الإحصاءات الفلسطينية الصادرة **بمناسبة اليوم العالمي للشباب (2007/8/12)** إلى أن 36 ٪ من الشباب نشيطون اقتصاديا بواقع 58 ٪ للذكور و 13 ٪ للإناث، في حين بلغ معدل البطالة بين الشباب حوالي 37 ٪ بواقع 36 ٪ للذكور و 45 ٪ للإناث، كما أن 87 ٪ من غير النشيطين اقتصاديا ما زالوا على مقاعد الدراسة، بواقع94 ٪ للذكور و 82 ٪ للإناث .

ويلاحظ أن 24 ٪ من الشباب غير راضين عن عملهم الحالي بسبب قلة الأجر، في حين أن 26 ٪ من الشباب العاملين بأجر تغطي أجورهم النقدية ما لا يزيد عن نصف مصاريف الأسرة مقابل10 ٪ من الشباب يملكون موارد مادية يمكنهم أن يتصرفوا بها دون تدخل من أحد.

في حين بلغت نسبة الأسر التي يقل دخلها عن خط الفقر الشديد حوالي44 ٪ ، من ناحية أخرى شكلت الأسر التي يرأسها شباب حوالي10 ٪ من إجمالي عدد الأسر، وقد بلغت نسب الفقر54 ٪ وشكلت حوالي9 ٪ من إجمالي الأسر الفقيرة، فيما بلغت نسبة الفقر الشديد بين صفوفهم حوالي39 ٪ وشكلت ما نسبته9 ٪ من إجمالي الأسر التي تعاني من الفقر الشديد.

يلاحظ بناء على الإحصاءات السابقة تدني نسبة مشاركة الشباب في تطوير الاقتصاد الفلسطيني وكذلك على تزايد أعداد الشباب الذين يدخلون سوق العمل، مع تضاؤل فرص العمل المتوفرة في سوق العمل في الأراضي الفلسطينية.

فالاقتصاد الفلسطيني يواجه العديد من الانتكاسات التي تقلص من قدرته على استيعاب الأعداد المتزايدة من القوى البشرية التي تدخل سوق العمل كل عام، وفي الوقت نفسه تراجعت أنشطة قطاعات العمل المختلفة، ما ساهم في تفاقم مشكلة البطالة، وأصبح هنالك عجز لدى القطاعين العام والخاص في استيعاب العاطلين عن العمل وخصوصاً من فئة الشباب.

فقد ساهمت الإغلاقات الإسرائيلية المتكررة للأراضي الفلسطينية وبناء الجدار، وبالتالي إغلاق سوق العمل الإسرائيلية في تعطيل أوجه النشاط الاقتصادي بشكل كبير، حيث تأثرت التجارة والصناعة والزراعة بشكل مباشر، الأمر الذي أدى إلى حرمان الآلاف من العاملين الفلسطينيين من الالتحاق بأماكن عملهم، بالإضافة إلي الظروف السياسية الموجودة في قطاع غزة وما نتج عنها من إغلاق اقتصادي غير مسبوق.

- **توجهات الشباب الحالية لبناء مشاريع صغيرة**

أثبتت العديد من الدراسات والبحوث والتجارب على المستويين العربي والدولي أن التشغيل مقابل أجر في صيغته التقليدية لم يعد كافيا لاستيعاب الطلبات الإضافية للعاطلين عن العمل والداخلين الجدد لسوق العمل مما أدى في كثير من البلدان في العالم إلى الاتجاه نحو دعم وترسيخ ثقافة التشغيل الذاتي والعمل الحر وتشجيع المبادرات الفردية والخاصة.
وفى هذا السياق يرى كثير من الاقتصاديين والباحثين أن تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشائها يعتبر من أهم عناصر عمليه التنمية الاقتصادية على مستوى العالم وبشكل خاص على مستوى البلدان النامية وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لمعالجة مشكلتا الفقر والبطالة.
فقد وجدت المشروعات الصغرى والمتوسطة مختلف إشكال الرعاية والمساندة من قبل العديد في المنظمات والهيئات العربية والدولية وحكومات معظم دول العالم ومن ضمنها البلدان العربية نظراً للمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في اقتصاديات العديد في البلدان النامية والمتقدمة أيضا ، حيث أن هذه المشروعات تمثل ما نسبته 90 % تقريبا من المنشآت الاقتصادية في العالم وتوظف ما بين 50 إلى60 % من القوى العاملة في العالم ، إضافة إلى مزايا أخرى تزيد من أهميتها وتجعلها في صدارة اهتمامات واضعي السياسات وخطط وبرامج التنمية .
إذا اعتبرنا أن الشباب يشكلون حوالي نصف عدد العاطلين عن العمل على مستوى العالم وانه ينبغي على منطقة كمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تهيئ بمفردها على سبيل المثال حوالي 100 مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2020 وذلك حتى تستطيع تثبيت حالة العمالة لديها ، بناء على تعبير التقرير الصادر عن البنك الدولي (سنغافورة 16 /9 /2006)، فيأتي هنا دور المشاريع الصغيرة لفئة الشباب كوسيلة فعالة للمساعدة في الحد من ظاهرة البطالة.
في فلسطين تمثل المؤسسات التي يعمل فيها أقل من20 عاملا نحو99 % من مجموع المؤسسات وتوظف ما نسبته 82 % من مجموع العاملين وتوظف المؤسسات التي يعمل فيها أقل من100 عامل حوالي3.5 % من حجم العمالة، بلغت مساهمة المنشآت الصناعية التي توظف أقل من20 عاملا عا م 2003 حوالي52.2 % من مجموع الصادرات الصناعية و56 % من مجموع الإنتاج الصناعي و51.8 % من القيم المضافة للقطاع الصناعي، بينما كانت نسبة ذوي النشاط الاقتصادي في عام 2005 20.13 %.

- **المعيقات التي يواجهها الشباب لتمويل مشاريعهم**

يوجد العديد من المعيقات التي تعيق الشباب الرياديين لتحقيق طموحاتهم، وهنا سيتم التحدث عن التمويل الذي يعتبر أهم المعوقات التي تواجه الرياديين في كل البلدان بصرف النظر عن الظروف والبيئة التي تحيط به.
فعندما تتبلور فكرة ما لدى الشخص الريادي الذي تتوفر لديه المهارات المطلوبة لبدء المشروع، تبقى مشكلة الحصول على التمويل اللازم الذي يمثل الحد الفاصل بين أن تتحول هذه الفكرة إلى واقع، وبين أن يحبط هذا الشخص ويترك الفكرة خلفه، ويتنازل بذلك عن طموحاته وتطلعاته، وهو بالتالي خسارة على المستوى الفردي والاقتصادي الكلي.
يعمل في الأراضي الفلسطينية 22 بنكاً، وقد بلغ حجم المحفظة الائتمانية لهذه البنوك 7,486.5 مليون دولار في نهاية العام 2006 ، توجه هذه البنوك خدماتها لشرائح معينة تتوفر فيها ضمانات السداد وعدم المخاطرة، وتشترط البنوك توافر ضمانات وشروط ائتمانية من الصعب توافرها لدى فئة الشباب.
يلاحظ أن البنوك لا تقدم أي خدمات أو منتجات موجهة بشكل مباشر ومخصص لفئة الشباب، كما لا تحاول استقطابهم من خلال البرامج الدعائية والترويجية.
ومن هنا كان التوجه لمؤسسات الإقراض التي تعتبر جهة اقل تحفظاً في الشروط الائتمانية والضمانات، وبالتالي لجوء الشباب الريادي مؤسسات التمويل الصغيرة بدلاً من البنوك، وذلك بسبب مرونتها وتوفير بعض الخدمات المساندة الأخرى .

- المعيقات التي تواجهها مؤسسات الإقراض لتمويل مشاريع الشباب

ينتشر في الأراضي الفلسطينية عدد من مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة التي تحاول أن تملأ الفجوة التمويلية التي تركتها البنوك التجارية، والناجمة عن عدم توفر الشروط الائتمانية لدى هذه الشريحة من المقترضين من ناحية، وصغر حجم هذه القروض الذي يجعل تكاليف المعاملات المتعلق بهذه القروض مرتفعة نسبيًا من ناحية أخرى.
تواجه مؤسسات التمويل في الأراضي الفلسطينية العديد من القيود والمشاكل والتحديات التي تحاول تجازوها لخدمة الفئة المستهدفة بشكل خاص والمجتمع الفلسطيني عامة، ولعل أهم هذه التحديات:

1 المعوقات الظروف السياسية الناتجة عن الإغلاق وما يسببه من انخفاض العمليات التجارية وبالتالي الدخل، وصعوبة نقل المواد الخام أو البضائع، وصعوبة التوسع في الأعمال، ما يزيد ظروف المخاطرة في الإقراض، ويقيد الوصول إلى جميع الجهات المقدمة للقروض أو العكس في الوصول للمقترضين
2 الظروف الصعبة في قطاع غزة من عدم استقرار امني وسياسي واقتصادي وما تبعه من إغلاق شامل للمعابر وعدم توفر المواد الخام بصورة كاملة وكذلك بالنسبة للبضاعة وما تبع ذلك من تجارة الأنفاق والارتفاع

المهول للأسعار بالإضافة إلى عدم توفر السيولة النقدية لدى البنوك التي يتم صرف القروض النقدي لمؤسسات الإقراض من خلالها.

3 تعمل مؤسسات الإقراض لتحقيق أجندتها التنموية التي حددت مسبقاً الفئة المستهدفة من مؤسسات الإقراض، وكانت بالغالب فئة النساء الرياديات أو أصحاب المهن القائمة أكثر من التوجه لفئة الشباب الذين يرغبون في بدء مشروعهم الجديد.

4 تعتبر قروض بدء المشروع والتي تستهدف الشباب خاصةً من اخطر أنواع القروض التي تواجه أعلى نسبة من خطر عدم السداد.

5 استهداف السلطات الإسرائيلية لفئة الشباب بشكل خاص بهدف الاعتقال، ومنعهم من التحرك بسهولة.

لعل هذه الأسباب كانت من أهم الدوافع التي أدت إلى خوف مؤسسات الإقراض من التعامل مع فئة الشباب بصورة موسعة، فما زالت محفظة القروض المقدمة لفئة الشباب في أفضل الأحوال متواضعة، إذ أشارت دراسة قامت بها المؤسسة الأمريكية للإنماء (2006) إلى أن حجم هذه القروض لا يتعد % 25من قيمة القروض الإجمالية التي تقدمها هذه المؤسسات.

فمؤسسات الإقراض لا تعتبر شريحة الشباب شريحة تسويقية قائمة بذاتها، مما ادى على عدم تقديم هذه المؤسسات لأي منتج تمويلي خاص بهذه الشريحة، كما لا تقوم مؤسسات الإقراض بتسويق خدماتها التمويلية لهذه شريحة، وإنما تكتفي بدراسة أي طلب مقدم من الشباب على أنه طلب مماثل للشرائح التسويقية الأخرى، بغض النظر عن الفئة العمرية، وينطبق على هذا النوع من القروض ما ينطبق على غيره، من حيث دراسة خبرة المقترض في مجال العمل، وإمكانية السداد، وتوفير الكفلاء.

- **مؤسسة فاتن وقرض المستثمر الصغير**

لم تختلف **الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"** عن غيرها من مؤسسات الإقراض خلال الأعوام السابقة، واستمرت في تطبيق أجندتها التنموية الخاصة بدعم الرياديات الفلسطينيات، خلال النصف الثاني من العام الحالي2009 واستمراراً لدعم فاتن للاقتصاد الوطني قامت بتطوير منتج **"المستثمر الصغير"** الذي يستهدف فئة الشباب من عمر 18 إلى 29 عاما.

الفئة المستهدفة لهذا المنتج فئة الشباب والرياديين الحاصلين على المؤهل العلمي، التدريب المهني، التقني، الفني، الإداري والمالي، التسويق، وتعتبر الضمانة الرئيسية لهذا المنتج امتلاك الشباب المهارات والقدرات التي تمكنهم من بدء مشاريع عمل خاصة و إدارتها ومواصلة تطويرها.

وختاماً،،

يعتبر الشباب طاقة إذا وجهت بالأسلوب العلمي الصحيح يمكن أن تكون مساهمتها في الاقتصاد أعلى من الفئات الأخرى، وهذا يساند السياسات الهادفة لتخفيض البطالة بين الشباب، وبخاصة في ظل انكماش فرص العمل المطروحة في أسواق العمل، وحاجة الأسواق إلى مؤهلات عالية وصفات ريادية، وهنا يأتي الدور التنموي لمؤسسات الاقراض لاستهداف شريحة الشباب ووضعهم على خريطة اهدافها.

المراجع :

مؤتمر العمل العربي الدورة الخامسة والثلاثون (23 فبراير/ شباط 1 مارس / آذار2008)، شرم الشيخ / جمهورية مصر العربية.

منتدى شارك الشبابي (2007). **شباب فلسطين: أرقام واحصاءات**

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2007).**نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة**

دائرة الاحصاء الفلسطينية (2007)